



(هاني الشمري)

ناصر السايير مترشحا للجمعية العمومية للبنك الوطني وبجانبه ابراهيم دبوب وعصام الصقر وشيخة البحر

بالتزامن مع تسلم عصام الصقر مهامه رئيسا تنفيذيا للمجموعة وشيخة البحر نائبة له.. وعمومية البنك تقر توزيع 30٪ نقدا و 5٪ منحة

«الوطني» يبدأ عهداً متجدداً لمواصلة النجاح

ناصر السايير:

- «الوطني» سيواصل العمل وفق إستراتيجيته وخطته القائمة معتمداً على استقرار الجهاز الإداري الذي يعمل معاً منذ سنوات طويلة
- البنك في موقع متقدم ومميز للاستفادة من فرص النمو ولعب أدواراً قيادية في 2013 في تمويل العديد من المشاريع التنموية الضخمة

«الوطني» نحو آفاق جديدة

قال السايير إن «بنك الكويت الوطني يقف اليوم على أعتاب مرحلة ليست جديدة، بل متجددة، لأن البنك سيمضي وفق إستراتيجيته القائمة وخطته الموضوعية، ويبنى على استقرار الجهاز الإداري الذي يعمل معاً منذ سنوات طويلة». وتقدم السايير باسمه وباسم كل أعضاء مجلس إدارة بنك الكويت الوطني بخالص التهاني إلى عصام جاسم الصقر على منصبه الجديد كرئيس تنفيذي للمجموعة، وإلى شيخة خالد البحر على منصبها الجديد كنائبة للرئيس التنفيذي للمجموعة، معبراً عن ثقة المجلس والمساهمين بكفاءتهما وقدرتهما على استكمال مسيرة الإنجازات والنجاحات وقيادة البنك الوطني نحو آفاق جديدة ورحاب أوسع. وقد شغل الصقر منصب نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني منذ العام 2010، وخلال مسيرته في البنك، ارتقى الصقر في العديد من المناصب ليصبح رئيس إدارة الائتمان المحلي والتسويق في العام 1987، ومدير عام مجموعة الخدمات المصرفية للشركات والأفراد في العام 1992، ثم الرئيس التنفيذي للكويت في العام 2008. بدورها، شغلت شيخة البحر منصب الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني في الكويت منذ العام 2010، وخلال مسيرتها في البنك، تقلدت منصب مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية للشركات في العام 2003، ونائب الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني في الكويت في العام 2008.

شكر إبراهيم دبوب

توجه السايير بالشكر والتقدير إلى الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني إبراهيم شمري دبوب بعد قراره بالتقاعد عقب انتهاء أعمال الجمعية العامة، ليقبى مستشارا لمجلس الإدارة، وذلك بعد مسيرة طويلة وحافلة بالنجاحات امتدت لأكثر من 53 عاماً مع بنك الكويت الوطني، أمضى 30 عاماً منها على رأس الجهاز التنفيذي. واعتبر السايير أن العام 2013 سيبقى مطبوعاً في ذاكرة بنك الكويت الوطني كما سيبقى اسم ومكانة إبراهيم دبوب قيمة مصرفية عربية كبيرة يفخر بها بنك الكويت الوطني بعد أن قدم الكثير في خدمة البنك وخدمة مساهميه وعملائه، ونوه السايير بالنباية عن جميع أعضاء مجلس الإدارة وباسم كل العاملين في بنك الكويت الوطني بجهود إبراهيم دبوب المخلصة وتفانيه المشهود لهما طوال أكثر من خمسة عقود، حيث حقق البنك خلالها إنجازات بارزة ستبقى شاهداً على رؤيته وقيادته الناجحة.

«الوطني» أكبر وأقوى بنوك المنطقة

تقدم إبراهيم دبوب خلال كلمته بالجمعية العامة بالشكر إلى جميع أعضاء مجلس إدارة بنك الكويت الوطني على الثقة الكبيرة التي وضعوها به ودعمهم المتواصل له وللإدارة التنفيذية للبنك، مؤكداً أن بنك الكويت الوطني سيظل دوماً بيتاً، وأن الكويت ستبقى موطنه. وعبر دبوب عن فخره بما حققه بنك الكويت الوطني كمؤسسة وطنية من أجل الكويت، لرفعتها وحمل رايتها. وقال: «أنظر اليوم إلى هذه المسيرة وكلي فخر بما حققته هذه المؤسسة الوطنية، بعد أن أصبح الوطني اليوم أحد أكبر وأقوى بنوك المنطقة». واستعرض دبوب أبرز المحطات التي شكلت نقطة فارقة في تاريخ البنك الوطني: «قد اجتزنا الكثير معاً، بدءاً من أزمة المناخ التي شكلت أول اختبار حقيقي لي شخصياً، إلى كارثة الغزو العراقي للكويت، التي شكلت فيها التجربة سابقة في التاريخ، وحتى الأزمة المالية الحالية».

«الوطني» يحفر إنجازاته

اعتبر دبوب أن «البنك الوطني قد حفر إنجازاته حفرًا منذ تأسيسه في العام 1952 كأول مصرف وطني في الكويت والخليج على يد الرعيل الأول من رجال الكويت الذين كان لي الشرف أن أتعلم على أيديهم ما لا يمكن أن تقدمه أفضل وأعرق الجامعات في العالم، وكان لهم أكبر الأثر في تكويني، ولهم يرجع الفضل في تأسيس ثقافة الوطني التحفظية الراضخة التي تبقى ركيزة نجاح هذه المؤسسة الكبيرة، والتي مكنتنا من تجاوز الأزمة تلو الأخرى». وأضاف دبوب «بدأت العمل في بنك الكويت الوطني كموظف صغير، ثم تدرجت إلى أن أصبحت المدير العام للبنك في العام 1983. كان البنك الوطني بنكا محلياً صغيراً لا يتعدى مساحة 3 دكاكين في الشارع الجديد حينذاك، وعدد موظفيه كان لا يتجاوز 80 موظفاً وجميع أصوله لا يزيد على 80 مليون دينار وأرباحه لا تتجاوز 750 ألف دينار. واليوم، بات البنك الوطني مجموعة إقليمية بتواجد دولي، يملك نحو 170 فرعاً حول العالم، وعدد موظفيه يبلغ أكثر من خمسة آلاف موظف، وحجم أصوله يزيد على 18 مليار دينار وأرباحه الصافية تجاوزت 238 مليون دينار».

الوطني أن يضاعف حصته من توزيعات القطاع المصرفي، إذ تشكل توزيعات البنك على مساهميه أكثر من 54٪ من إجمالي توزيعات القطاع في العام 2013، مقارنة بـ 30٪ في العام 2007. وأضافت البحر أنه منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية في العام 2008، قام البنك الوطني بتوزيع نحو 2,36 مليار دينار على مساهميه، منها نحو 798 مليون دينار توزيعات نقدية، بالإضافة إلى 1,77 مليار سهم منحة، بقيمة سوقية تصل إلى 1,57 مليار دينار وذلك على الرغم من التحديات التي فرضتها الأزمة، وتعتبر هذه التوزيعات بين الأعلى على المستوى الإقليمي، لاسيما أن السنوات الماضية قد شهدت عزوف العديد من الشركات في المنطقة عن توزيع الأرباح. وأشارت البحر إلى أن البنك الوطني استطاع عبر تاريخه منذ العام 1952 أن يوزع 5,65 مليارات دينار أرباحاً على مساهميه، منها نحو 2,21 مليار دينار أرباحاً نقدية، وذلك من رأسمال بسيط لا يتجاوز المليون دينار كويتي عند التأسيس.

وأكدت البحر أن البنك الوطني استطاع على الرغم من التحديات أن يحافظ كذلك على تصنيفاته الائتمانية الأعلى في الشرق الأوسط بإجماع وكالات التصنيف العالمية موبين وستاندرد آند بورز وفيتش، التي قامت خلال العام الماضي بتثبيت تصنيفات البنك الوطني بنظرة مستقبلية مستقرة، واجتمعت على متانة مؤشرات البنك الوطني المالية وجودة أصوله المرتفعة ورسمته القوية ووضوح رؤيته الاستراتيجية، فضلاً عن السعة المتزايدة التي تتميز بها. كما احتفظ بنك الكويت الوطني بموقعه بين أكثر 50 بنكا أمناً في العالم للمرة الثامنة على التوالي.

وقال الصقر إن البنك الوطني نجح خلال العام 2013 في أن يحافظ على ربحيته التي تعتبر الأعلى على الإطلاق في الكويت وبين الأعلى عربياً، مؤكداً أن نمو أرباح البنك الوطني الصافية بواقع 6,5٪ في 2013، بعد استبعاد الأرباح الاستثنائية من نتائج العام السابق، يعكس متانة مركزه المالي وقوة ميزانيته بفضل السياسة المتحفظة الذي ينتهجها منذ تأسيسه في العام 1952. وأضاف أن البنك الوطني واصل التركيز على نشاطه المصرفي الرئيسي، إذ ارتفعت إيرادات التشغيل إلى 626,3 مليون دينار في العام 2013، بنمو بلغ 10,2٪ بعد استبعاد الأرباح الاستثنائية من نتائج العام السابق.

ولفت السايير إلى أن قوة أداء البنك الوطني وامتدته انعكست بوضوح أيضاً في كل المؤشرات المالية الأخرى، حيث واصلت الموجودات لنموها لتبلغ 18,6 مليار دينار كما في نهاية ديسمبر 2013، مرتفعة بواقع 12,8٪ عن العام السابق، فيما نمت حقوق المساهمين بواقع 3,3٪ لتبلغ 2,37 مليار دينار متوجاً بذلك عاماً آخر بالنجاحات والإنجازات، ويعزز موقعه كبنك إقليمي رائد، بأصول تتجاوز الـ 66 مليار دولار، وشبكة فروع دولية منتشرة في 16 دولة و4 قارات حول العالم، فضلاً عن احتفاظه بأعلى التصنيفات الائتمانية على مستوى المنطقة وبموقعه بين أكثر 50 بنكا أمناً في العالم للمرة الثامنة على التوالي.

أسما على المستوى الاستراتيجي، فأشار السايير إلى أن البنك الوطني استطاع خلال العام 2013 أن يخطو خطوات مهمة في مسار استراتيجيته الرامية إلى تنوع مصادر الدخل وموازنة إيراداته من خلال زيادة مساهمة فروع الخارجية في إجمالي أرباح المجموعة ووظف ثمار زيادة حصته في بنك بوبيان.

عصام الصقر

بدوره، شكر الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام جاسم الصقر جميع أعضاء مجلس الإدارة على ثقتهم لتوليته منصب



جانبا من الجمعية العمومية التي شهدت حضوراً كبيراً

عصام الصقر:

- نمو أرباح البنك تعكس متانة مركزه المالي وقوة ميزانيته بفضل سياسته المتحفظة
- البنك عزز خلال 2013 قاعدته الرأسمالية وفي وضع قوي لاقتناص الفرص

شيخة البحر:

- حصة «الوطني» من إجمالي أرباح القطاع المصرفي ارتفعت خلال الأزمة من 32٪ في 2007 إلى 45٪ في 2013 وحصته من إجمالي توزيعات القطاع تضاعفت إلى 54٪
- البنك وزع نحو 2,36 مليار دينار على مساهميه خلال الأزمة منها نحو 798 مليون دينار نقداً

الرئاسة التنفيذية للمجموعة، متعهداً بمواصلة النمو والتطور وتحقيق المزيد من الإنجازات خلال الفترة المقبلة. وقال الصقر إن البنك الوطني نجح خلال العام 2013 في أن يحافظ على ربحيته التي تعتبر الأعلى على الإطلاق في الكويت وبين الأعلى عربياً، مؤكداً أن نمو أرباح البنك الوطني الصافية بواقع 6,5٪ في 2013، بعد استبعاد الأرباح الاستثنائية من نتائج العام السابق، يعكس متانة مركزه المالي وقوة ميزانيته بفضل السياسة المتحفظة الذي ينتهجها منذ تأسيسه في العام 1952. وأضاف أن البنك الوطني واصل التركيز على نشاطه المصرفي الرئيسي، إذ ارتفعت إيرادات التشغيل إلى 626,3 مليون دينار في العام 2013، بنمو بلغ 10,2٪ بعد استبعاد الأرباح الاستثنائية من نتائج العام السابق.

شيخة البحر

من جهتها، قالت نائبة الرئيس التنفيذي لجمعية بنك الكويت الوطني شيخة خالد البحر أن نتائج البنك الوطني تؤكد متانته وقدرته على مواجهة التحديات، مشيرة إلى أن حصة البنك الوطني من إجمالي أرباح القطاع المصرفي الكويتي قد ارتفعت بشكل ملحوظ خلال سنوات الأزمة، ونمت من 32٪ في العام 2007 إلى أكثر من 45٪ في العام الماضي. كما استطاع البنك

محمود فاروق

قال نائب رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني ناصر مساعد السايير إن بنك الكويت الوطني واصل خلال العام الماضي مسيرته الحافلة بالنجاحات والإنجازات والتي تكللت بتحقيق أرباح تعكس مجدداً متانة مركزه المالي وقوة أدائه، مؤكداً أن البنك الوطني سيمضي قدماً خلال الفترة المقبلة ليكرس نفسه بجدارة البنك الإقليمي الرائد في العالم العربي.

وأكد السايير في كلمته خلال الجمعية العامة للبنك التي عقدت أمس بنسبة حضور بلغت 84,40٪ أن البنك الوطني يقف اليوم على أعتاب مرحلة متجددة مع تولي عصام الصقر مهام الرئيس التنفيذي للمجموعة، وشيخة البحر مهام نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة، والتي نتطلع خلالها إلى تحقيق المزيد من النجاحات، مؤكداً أن البنك الوطني في موقع متقدم ومميز للاستفادة من فرص النمو في المستقبل وتعزيز موقعه الريادي.

وأشار إلى أن البنك الوطني سيواصل العمل وفق إستراتيجيته القائمة وخطته الموضوعية، ويبنى على استقرار الجهاز الإداري الذي يعمل معاً منذ سنوات طويلة.

ولفت السايير إلى أن 2013 تميز بتحسين الآفاق الاقتصادية في الكويت مع انطلاق العديد من المشاريع التنموية التي طال انتظارها، وقد كان البنك الوطني في طليعة المستفيدين من تحسين البيئة التشغيلية، حيث لعب أدواراً قيادية في تمويل العديد من هذه المشاريع الضخمة، تجسيدا لدوره التاريخي في دعم مسيرة التنمية في الكويت، وانعكاساً لسياسة المروعة والثقة العالمية التي يحظى بها.

وأضاف السايير أنه خلال العام 2013 تابع البنك الوطني أداءه القوي وحقق 238,1 مليون دينار أرباحاً صافية، بنمو بلغ 6,5٪ على أساس سنوي بعد استبعاد الأرباح الاستثنائية الناتجة عن دمج ميزانية بنك بوبيان في العام السابق.

وأوضح السايير أن هذه الأرباح، التي تشكلت نحو 45٪ من إجمالي أرباح القطاع المصرفي الكويتي، تمثل مجدداً دليلاً قاطعاً على تفوق البنك في مواجعة كل التحديات والظروف الاستثنائية بفضل إستراتيجيته الناجحة وسياسته المتحفظة، إلى جانب إدارته الحكيمة للمخاطر، والتزامه بأرقى معايير العمل المصرفي لتقديم أفضل الخدمات والمنتجات لعملائه. وقد أقرت الجمعية العامة للبنك توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بواقع 30٪ من قيمة السهم الاسمية (أي 30 فلساً لكل سهم) وتوزيع أسهم منحة بواقع 5٪ (أي خمسة أسهم لكل مائة سهم)، وذلك للمساهمين المقيدين في سجلات البنك بتاريخ انعقاد الجمعية العامة غير العادية.